مركز المنصة للتنمية المستدامة
Platform Center for Sustainable Development

2024

تقرير سياسات

الفقر والبطاقة التموينية: تحليل للتأثير والتحديات المستقبلية

الاء هلال

www.psdiraq.org info@psdiraq.org 009647731551117

المقدمة

يعد نظام البطاقة التموينية من اكبر الانظمة للتوزيع العام في العالم ، فقد شمل في بداية العمل به جميع المواطنين العراقيين دون اعتبار الظروف الخاصة والوضع المعيشي للمواطنين العراقيين وخلال السنوات التي طبق فيه هذا النظام بدءً من عام 1990 والى يوما الحالي فقد تطور بفعل تراكم التجربة، ولم يعد يشمل جميع العراقيين بل معظمهم بعد استبعاد الموظفين في القطاع العام ممن يزيد دخلهم الشهري عن (2) مليون دينار، فضلاً عن من يعملون في القطاع الخاص المسجلين رسمياً، إلا انه يواجه في الوقت الحاضر تحدياً مهماً من خلال تعالي الأصوات المطالبة لإصلاحه وجعله أكثر استهدافا للفقراء، وليصبح أداة مهمة وفاعلة في مواجهة الفقر في العراق.

وكانت الحجة من وراء ذلك هي العيوب التي شابته ، كما إن تكلفته العالية تحد من إمكانية تطوير خدمات أخرى مثل الخدمات التعليمية والصحية مع ملاحظة أن النظام البائد حاول الربط بين البطاقة وبين الخدمات الصحية عبر تأسيس نظام للبطاقة الصحية إلا أنها واجهت صعوبات أدت إلى فشلها وإلغاء العمل بها ، كما أن هذا النظام واجه صعوبات لوجستية في عملية التوزيع وبخاصة في ظل تدهور الوضع الأمني وتعرض أساطيل شاحنات وزارة التجارة لعمليات إرهابية أو أعمال نهب وسلب الخ، فضلاً تعرضه الى مشاكل عدة منها تدني نوعية المواد الموزعة والغاء البعض منها، ونقص البعض الاخر، وعدم تنظيم التوزيع، بما اثر باتجاه عدم تحقيق الاهداف الاساسية التي انشئ النظام من اجلها وهو تحقيق عدالة في توزيع المواد الغذائية وتقليل حدة الفقر.

ولم تفلح الأصوات الداعية لإصلاح نظام البطاقة أو إلغائه في تقليل إغراء المواطنين تجاه تفضيل نظام البطاقة التموينية، فعقب سقوط النظام السابق وطرح البعض استبدال الحصة التموينية ببديل نقدي يقدم إلى الأسر المستفيدة من نظام البطاقة. إلا أن دراسة أجريت عام ٢٠٠٥ أثبتت بأن أكثر من ٩٥ %من الأسر العراقية ترغب في استمرار حصولها على مواد البطاقة التموينية على استبدالها بالنقود.

اما بنسبة الى الإنفاق على نظام البطاقة التموينية فهة يمثل عبئا كبيرا على الموازنة العامة للدولة بسبب حجم الفئات المشمولة، فبلغت تخصيصات البطاقة التموينية في موازنة عام 2023 مبلغ مقداره (3.6) تريليون دينار أي حوالي أقل من (2%) من إجمالي الإنفاق العام.

من كل ما تقدم فان هذا التقرير سيحاول استعراض الإجراءات الحكومية السابقة والحالية لإصلاح نظام البطاقة التموينية وتحليل هذه الإجراءات واقتراح التوصيات السياساتية اللازمة بشأنها.

خلفية الموضوع

نظام البطاقة التموينية

مثلت عملية تأسيس نظام البطاقة التموينية أداة لمواجهة الظروف الاستثنائية التي نتجت عن الحظر الدولي الشامل الذي تعرض له البلد عقب أحداث آب/ أغسطس 1990، وعلى الرغم من المشكلات التي اعترضت تنفيذ البطاقة التموينية، إلا إنها تحولت إلى واحدة من اكبر نظم للتوزيع في العالم، ليحصل من خلاله المواطنين العراقيين على احتياجاتهم الأساسية التي كانت عند تطبيق النظام أداة حماية وأمن غذائي لمختلف فئات الشعب العراقي.

وعلى الرغم من أن نظام البطاقة التموينية جاء نتيجة ردة فعل وحل طارئ لمواجهة العقوبات والحظر الدولي إلا استمر لغاية الآن أي إلى حوالي (33) سنة.

ويشكل نظام البطاقة التموينية جزءً مهماً من نفقات الحكومة السنوية، فضلاً عن كونهاموجهاً أساسياً لحركة أسعار المواد الغذائية في السوق، لذا فإن القصور في توزيع واحدة أو أكثر من مفردات البطاقة ينعكس ارتفاع في أسعار تلك المادة في السوق المحلية. فضلا عن أن توفر الغذاء في البلد بات يعتمد بشكل كبير على هذا النظام، كما إن التزام الحكومة بتوفير مفرداتها أسهم في خفض أسعار السوق لما دون المستوى العام للأسعار في البلدان المجاورة.

إن المدة الطويلة التي طبق فيها نظام البطاقة التموينية وحاجته الملحة آنذاك قد رسخ اعتقاد لدى العائلات العراقية بالأهمية الاستثنائية له، وخلق اعتمادا لدى الأسر المتوسطة والفقيرة على مفرداتها، وفي ظل اتساع حجم الفقر في البلد فان هذا التفضيل سيستمر. كما إن الدولة تمتلك موارد هائلة تتأتى من ايرادات النفط قد استحسنت القيام بدور توزيعي يشمل المواد الغذائية. وإذا ما كانت الحكومات التي جاءت بعد سقوط النظام البائد، لا تحبّذ ذلك، فإنها حاولت التحرر من جزء كبير مما خلفه النظام السابق من تركة كان عليها التعامل معها. ولان القادة العراقيين الحاليين يدركون الأهمية السياسية لنظام البطاقة التموينية فانه من الصعب تصور القيام بتغيير جذري فيها رغم صعوبة إدامة عمل النظام في ظل المشكلات التي سبقت الإشارة إليها

الفقر في العراق

شهد العراق خلال العقود الثلاثة الماضية سلسلة من الأحداث الكبرى التي أثرت على الأوضاع الاجتماعية والصحية والاقتصادية للمواطن العراقي. وقد عكست الدراسات والتقارير الصادرة عن السلطات العراقية استمرار زيادة معدلات الفقر حيث تشير آخر البيانات الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية إلى وصول الفقر نسبة (25%) من إجمالي السكان مما يعني وجود أكثر من (10.7) مليون عراقي يعيش تحت خط الفقر من إجمالي عدد السكان البالغ أكثر من (43) مليون مواطن.

وبينت وزارة التخطيط أن الفقر في البلاد يتزايد لأسباب اقتصادية متجذرة تشمل السكن والصحة والتعليم ومستوى الدخل بالإضافة إلى الغذاء، وكذلك العوامل الأمنية والسياسية والوضع الاجتماعي، كما إن هناك محافظات عراقية ارتفعت نسب لفقر فيها وتجذرت إلى حد كبير،

إذ تصدرت محافظة المثنى قائمة المحافظات الأكثر فقراً بنسبة تخطت (50%) في المائة، تليها محافظات القادسية وذي قار وميسان، التي تتراوح نسب الفقر فيها ما بين (45%) و(48%)، فيما تتراوح نسبة الفقر في بقية المحافظات ما بين (20%) و(37%).

ومع ارتفاع معدلات التضخم في العراق فيمكن أن يؤدي تضخم أسعار الغذاء تأثير مدمر على العوائل الفقيرة، إذ تشير الاحصاءات الدولية الى أن الشخص العادي في البلد منخفض الدخل ينفق نحو ثلثي موارده على الغذاء، في حين يشكل هذا الرقم ما يقرب من 25% من دخل نظيره في البلد مرتفع الدخل.

ويمكن للحكومات في كثير من الأحيان أن تخفف من أثر ارتفاع معدلات التضخم على الأسر الفقيرة من خلال سياسات الحماية الاجتماعية. ولكن في ظل أوضاع مختلفة بعض الشيء عن الفترات السابقة من تضخم أسعار الغذاء، استُنزفت الموارد المالية للحكومات بسبب العديد من تدابير المالية العامة التي تم تطبيقها خلال أزمة كورونا وما سبقها من أزمة مالية وأمنية بعد احتلال الجماعات الارهابية لجزء من الأراضي العراقية.

إجراءات الحكومات السابقة بعد 2003 لإصلاح نظام البطاقة التموينية وحل مشكلة الفقر

بادرت الحكومة من خلال وزارة التجارة إلى تنفيذ خطة تقضي بالشروع بحجب البطاقة عن الموظفين الذين تزيد رواتبهم عن 1.5 مليون دينار ، مع ذلك فان هذا الاجراء لم يحقق تعديلاً ذا دلالة على عملية الاصلاح ، اذ إن عدد المشمولين بهذا القرار 60 الف موظف فقط من الدرجة العليا وحتى الموظفين من الدرجة الثانية(3).

وفي عام 2009 تشكلت لجنة عليا لإصلاح نظام البطاقة التموينية برئاسة الأمين العام لمجلس الوزراء، وقد توصلت اللجنة إلى عدد من التوصيات منها(4) .

1. تعديل نظام الاستهداف: من خلال وضع نظام متدرج لتقليص عدد المشمولين بالحصة التموينية يبدأ من عام 2010 وينتهي بنهاية عام 2014 ليتحول المستحقون للدعم إلى نظام الحماية الاجتماعية واستثناء الريف من إجراءات الاستهداف بسبب ارتفاع نسبة الفقر فيه.

2. تعديل قائمة المواد الموزعة بموجب النظام: من خلال تقليص عدد المواد التموينية خلال السنوات الخمس 2010 - 2014 لتقتصر على خمس مواد (الطحين، الرز، السكر، الزيوت النباتية، حليب الأطفال) .

3. الإبقاء على نظام الإدارة المركزي: من خلال الاستمرار في اعتماد نظام الإدارة المعتمد حالياً في تسيير العمل، على أن تأخذ الإدارات المحلية دورها في المراقبة والتقويم والرصد واتخاذ القرارات بشأن تفعيل مبدأ تقليص المشمولين واقتصاره على المستحقين فعلا . وهو ما لم تلتزم به الحكومة، فقد اشرنا فيما سبق إلى تبنيها قرارا في مشروع موازنة 2012 يقضي بتحويل عملية التوزيع إلى المحافظات .

لذلك ومن ضمن القرارات التي اتخذتها الحكومة للإصلاح هذا النظام وذلك توزيع مفردات البطاقة التموينية على الاسر الذين يقعون تحت خط الفقر، وكذلك استهداف الفقراء من خلال البطاقة الغذائية الالكترونية في سلال غذائية بديلة، وتعد الاجراءات التي قامت بها وزارة التجارة من إعداد خطة خلال خمسين يوما من تاريخ إقرار الموازنة العامة في 2009 الاتحادية والمصادقة عليها يتم بموجبها توجيه تخصيصات البطاقة التموينية إلى الطبقات الأكثر حاجة وعدم منحها إلى المواطنين الذين يزيد دخلهم الشهري على مليون ونصف المليون دينارا من منتسبي الدولة أو منتسبي القطاع الخاص وأصحاب المهن والتجار والصناعيين وغيرهم ، يعني تعديل نظام الاستهداف العام بما يتوافق مع تحقيق هذه الغاية. ولم ينفذ هذا القرار إلا في موازنة 2010 ، حيث ان جميع الاجراءات كانت تهدف الى جعل هذا النظام قادر على تقليل معانات الطبقة الفقير ، وبما ان اغلب مفردات البطاقة التموينية توفر من خلال الاستيراد من الخارج بالعملة الأجنبية فإنها تستنزف الاحتياطي من العملة الأجنبية في البلد يفترض توجهها للمشاريع الاستثمارية المنتجة او لتسديد الدين العام واعادة الاعمار، ورفع الضغط على الموازنة العامة0 (5).
ويمكن ملاحظة الانفاق الحكومي على نظام البطاقة التموينية من خلال الموازنة العامة للمدة 2012-2004 والجدول (1) يوضح حجم الانفاق المخصص لنظام البطاقة التموينية خلال المدة 2012-2004 .

جدول رقم (1) التخصيصات المالية لدعم نظام البطاقة من الموازنة العامة 2004-2023

السنة	مقدار المبالغ المخصصة لنظام البطاقة التموينية (تريليون دينار)	نسبة الدعم الى اجمالي الانفاق العام %
2004	6	16.8
2005	6	16.7
2006	4.5	9
2007	3.9	7.5
2008	7	8.6
2009	4.2	6.9
2010	3.5	4.1
2011	3.5	3.7
2012	4	3.9
2013	4.9	3.5
2014	-	-
2015	2.5	2
2016	2.5	2.3
2017	1.7	1.6
2018	1.5	1.4
2019	1.5	1.1
2020	-	-
2021	0.794	0.06
2022	-	-
2023	3.6	1.8

المصدر : الموازنة الاتحادية العامة للأعوام 2004-2023

من خلال البيانات في الجدول رقم (1) نلاحظ ان حجم الانفاق على نظام البطاقة التموينية المخصص في الموازنة العامة خلال المدة 2004-2023 ارتفع وانخفض في سنوات مختلفة، لكن ما يلاحظ فعلاً بأن تخصيصات البطاقة التموينية تأثرت بالتغيرات والتحديات المالية التي واجهها العراق بعد الأزمة المالية التي أصابت العراق بعد احتلال جماعات داعش الإرهابية للأراضي العراقية، وانخفضت أكثر عام 2021 بسبب تغير سياسة الحكومة آنذاك نحو زيادة تخصيصات الرعاية الاجتماعية بدلاً من البطاقة التموينية ثم عادت التخصيصات وارتفعت عام 2023 بعد انتهاج الحكومة سياسة توسعية في النظام من خلال زيادة عدد الحصص خلال السنة فضلاً عن عدد المفردات الموزعة.

ويمكن القول ان البطاقة التموينية رغم كل ما تعانيه اليوم من نقص في المواد والمفردات وانخفاض جودة مفرداتها ، الا انها تمثل اهمية كبيرة للمواطن حيث انها تضمن من الناحية النظرية مالا يقل عن 2200 سعرة حرارية يوميا للشخص الواحد ، لا سيما مع ارتفاع معدلات الفقر في العراق الى أكثر من (25%) ، حيث يحصل كل فرد عراقي بموجب نظام البطاقة التموينية على سلة غذائية شهرية لعدد من المواد الغذائية انفة الذكر بكلفة رمزية تصل الى حوالي 750 دينار عراقي يدفعها الفرد طبقا لنتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة ، بما يعادل 0.64 دولار تدار من قبل وزارة التجارة وتوزع عبر (55580) وكيل هم من اصحاب الدكاكين او المحلات المنتشرين في كافة انحاء العراق.

وتجدر الاشارة الى ان نظام البطاقة التموينية له تأثير في حركة الاسعار المواد الغذائية في السوق، فالقصور في توزيع مادة او اكثر من سلع البطاقة ينعكس في صورة ارتفاع في اسعار تلك السلع في السوق المحلي ، فضلاً عن ان توفير الغذاء البلد يعتمد بشكل كبير على هذا النظام ، كما ان التزام الحكومة بتوفير مفرداتها اسهم في خفض اسعار السوق ما دون المستوى العام للأسعار في البلدان المجاورة .

إجراءات الحكومة الحالية

نظرا لوجود الكثير من المشاكل المالية والادارية في البرنامج الحالي للبطاقة التموينية والتي يعود البعض منها لطبيعة البرنامج نفسة واتساعه وتعقيده، برزت العديد من الآراء حول نظام التموين الغذائي تمحورت في جلها في رأيين، رأي ينادي بإلغائها ورأي يدعو الى ابقاءها واصلاحها ولكل من الرأيين تبريراته، الا أنها في الغالب تلتقي في هدف واحد يتمثل في ضرورة توفير الامن الغذائي للمواطن، وان هذه الدعوات (دعوات اصلاح البطاقة ودعوات الغاءها) انطلقت من حقيقة ما وصلت اليه البطاقة التموينية من واقع غير مرض للمواطنين بسبب النقص الكبير في الكميات المجهزة، الا ان تبني أي من الرأيين قد لا يحقق الحل الامثل للمشكلة ما لم يكون قرارا مدروسا من كافة الجوانب ويتضمن بدائل توفر الطمأنينة لدى المواطن .

ورغم المعوقات والسلبيات التي احاطت بنظام البطاقة التموينية الا انها ساهمت في الحد من نسبة الفقر في العراق ، والجدول (2) يوضح سلة السلع الموزعة حاليا بموجب نظام البطاقة التموينية في العراق .

جدول رقم (2) السلة الغذائية الموزعة ضمن نظام البطاقة التموينية

المواد الغذائية	حصة الفرد الشهرية	حصة الفرد اليومية	عدد السعرات الحرارية
طحين	9	300	1065
رز	3	100	363
سكر	2	66.7	257
زيت	1.25	41.7	368
الاجمالي	15.25	508.4	2.053

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، تعديل نظام الاستهداف للبطاقة التموينية .

ان حصة الفرد الواحد من البطاقة التموينية الشهرية حوالي 13 $ ان ما يصل للمستهلك العراقي نصف الحصة المقررة من الوزارة بسبب التعقيدات التي ترافق عمليات تجهيز ونقل وتوزيع البطاقة التموينية، حيث ان المواطن يتسلم الطحين ل8-6 اشهر في السنة فقط، وكذلك باقي مواد الحصة التموينية لا تتجاوز ال 5 اشهر فضلا عن عدم جودة نوعيتها في كثير من الاحيان.

قامت الحكومة الحالية بتحسين نظام البطاقة التموينية من خلال زيادة مفردات المواد الغذائية واضافت انواع اخرى من المفردات ليشمل البقوليات بأنواعها وحليب الاطفال ومعجون الطماطم، واستحدثت نظام السلة الغذائية المنفردة المخصصة للعوائل المشمولة بنظام الرعاية الاجتماعية اضافة الى المفردات الاساسية في الحصة التموينية ، كل ذلك يدخل ضمن سعي الحكومة الى تقليل عدد العوائل الفقيرة والمنعدمة والعوائل التي تقع تحت خط الفقر ، وكذلك سعي الحوكمة الحثيث الى تقليل حالات الفساد الذي يشوب نظام البطاقة التموينية من خلال أتمتة البطاقة التموينية واصدار البطاقة التموينية الالكترونية الذي ساهم وبشكل واضح في الحد ولو جزئياً من حالات الفساد المتفشي في هذا النظام.

كما أقر مجلس الوزراء في سنة 2023 قراراً يقضي بقيام وزارة التجارة بحجب مفردات البطاقة التموينية عن عن من يزيد راتبه عن (2) مليون دينار، وشمول باقي الموظفين بمفردات البطاقة كاملة، بعدما كانت تحجب على الموظفين الذين تزيد دخولهم الشهرية عن (1.5) مليون دينار، معللين ذلك لتوجيهات رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، الخاصة بزيادة الشرائح المستفيدة من مفردات البطاقة التموينية، بينهم الموظفون التي تأثرت رواتبهم بسبب ارتفاع الأسعار في السوق المحلية.

التقييم والتحليل

رغم تعرض العراق الى ازمات سياسية واقتصادية ومالية بعد عام 2003 ودخوله ضمن الفصل السابع من بنود الامم المتحدة وتعرض العراق الى الهجمة العالمية الشرسة المتمثلة بدخول العصابات التكفيرية المتمثلة بداعش الارهابي واحتلال جزء من اراضيه والسيطرة على بعض منابع النفط ، وغياب الرقابة الحكومية على تهريب النفط الذي هو المورد الوحيد الذي يعتمد عليه العراق في تمويل نفقاته ، وتخصيص جزء من الموازنة السنوية لنظام البطاقة التموينية الذي تميز بانخفاض التخصيص المالي لهذا النظام في فترات متفاوتة ، الا ان ذلك لم يسهم في ايقاف الدعم الحكومي لنظام البطاقة التموينية لأنه يمثل المصد المانع لحماية شريحة واسعة من الفقراء من المجتمع العراقي، لذلك حاولت الحكومات المتعاقبة جاهدة بكل الوسائل عدم ايقاف الدعم الحكومي لهذا النظام، فضلاً عن استخدام الحكومة لهذا النظام كأداة لتوزيع الدخل الناتج عن الواردات النفطية الى شريحة واسعة من الشعب العراقي بينهم فقراء وغير فقراء.

كما ان قرار ابقاء البطاقة التموينية بشكلها الحالي كمفردات عينية تشمل معظم الشعب العراقي وعدم تحويلها الى كوبونات نقدية للفقراء فقط يحمل في طياته أبعاد سياسية، فضلاً عن كونه قراراً بحاجة الى جرأة سياسية كون من يتخذه سيتضرر انتخابياً بسبب تضرر شرائح واسعة من المجتمع وبالخصوص الشرائح غير المستحقة للاستفادة من النظام.

الخاتمة

على الرغم من جميع المآخذ والمساوئ والملاحظات على نظام البطاقة التموينية حول نوعية وكمية ومفرداتها والمحاولات الحثيثة لإلغاء نظام البطاقة التموينية، والمبالغ المنفقة والمخصصة لتوفير مفردات هذا النظام الذي يستنزف الميزانية العمومية من العملات الصعبة ، لكنها يجب ان تستمر لأنها تشكل قيمة غذائية لنسبة لا يستهان بها في المجتمع العراقي ، كذلك ساهمت في الحفاض على مستوى اسعار المواد الغذائية الموزعة ضمن نظام البطاقة التموينية ، اضف الى ذلك انها تمثل مورداً نقديا لبعض الاسر الفقيرة الذين تفيض حاجتهم عن بعض المفردات ، لذلك ان نظام البطاقة التموينية يعد صمام امان غذائي ومالي لنسبة 23% من الاسر العراقية، ويمكن عد هذا النظام نظاما ساعد الحكومة في حماية المستهلكين متوسطي الدخل وذلك من خلال المحافظة على مستوى اسعار السلع الغذائية الضرورية في الاسواق المحلية لفترة امتدت من عام 1990 الى يومنا هذا ، فضلا عن ان هذا النظام ساهم في تحقيق العدالة في توزيع المواد الغذائية الاساسية في المجتمع العراقي وحصول الاسر الفقيرة على حصة شهرية (سلة غذائية) تقدر ب2200 سعرات حرارية لكل شخص، وساهم هذا النظام ايضا في المحافظة على الاسر الفقير من الانهيار.

المصادر

1. برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة و الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق، 2004، ص٣٤

2. البنك الدولي، دراسة لمستقبل نظام التوزيع العام العراقي، ص٧

3. قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2010، الوقائع العراقية، العدد (4117)، ص15، 2010.

4. اللجنة العليا لاستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، إطار (١٦)

5. حسناء ثامر ابراهيم، وصال عبدالله حسين، واقع شبكات الحماية الاجتماعية في العراق واثرها في حماية المستهلك، مركز البحوث السوق وحماية المستهلك، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، مجلد1، عدد2، 2009

6. بشير سعد زغلول، دليلك الى البرنامج الاحصائي. جمهورية العراق ،ص57، 2002 .

7. سهام كامل محمد، واخرون، واقع البطاقة التموينية وتأثيرها في الأمن الغذائي للمستهلك، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ،العدد2، المجلد6، ص12، 2014.

8. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات واخرون، التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة، برنامج الاغذية العالمي للأمم المتحدة، ص17، 2008.

9. حيدر الغريباوي ، اثر البطاقة التموينية على الاستهلاك والفقر ونماذج مقترحة، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ، منظمة غير حكومية على موقع الانترنت، https://iier.org/ar

10. حيدر الغريباوي، اثر البطاقة التموينية على الاستهلاك والفقر ونماذج مقترحة، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، منظمة غير حكومية على موقع الانترنت، https://iier.org/ar

11. وزارة التجارة العراقية. https://www.mot.gov.iq

12. حسن لطيف الزبيدي، الفقر ونظام البطاقة التموينية، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية-جامعة الكوفة.

مركز المنصة للتنمية المستدامة
Platform Center for Sustainable Development

Your journey in policy work starts with us

الاء هلال
التحصيل العلمي: علوم الاقتصاد
التحصيل الدراسي: ماجستير
قطاع العمل: عام
مجال التركيز: على الدراسات الاقتصادية وراس المال البشري

Contact

Platform Center for Sustainable Development
929, 25, 10 Karada, Baghdad, Iraq
+9647731551117

www.psdiraq.org
info@psdiraq.org
@psdiraq